جامعة إفريقيا العالمية

International University of Africa (IUA)

# التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول

## ٢٠١٣ - ٢٠١٤

يصدره:

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

:ISSUED BY

CENTER FOR RESEARCH AND AFRICAN STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

**جامعة إفريقيا العالمية**

**مركز البحوث والدراسات الإفريقية**

# التقرير الإستراتيجي الإفريقي ٢٠١٣ – ٢٠١٤م

الخرطوم – ديسمبر ٢٠١٤م

## هيئة تحرير التقرير الإستراتيجي الإفريقي

**المشرف العام :**

أ.د. كمال محمد عبيد

**رئيس هيئة التحرير**

- د. يوسف خميس أبو رفاس

**رئيس التحرير**

- د. أمين محمد سعيد الطاهر

**المحررون :**

- د. عبد الوهاب الطيب بشير
- د. عبد الناصر علي بن على الفكي
- د. أبو بكر حسن بخيت
- د. النذير محمد التوم شاع الدين
- آدم النور عبد الرحمن
- أ. الحسين أحمد محمد الطيب
- أ. مبارك محمد عبد المولي

**المستشارون :**

- أ.د. حسن مكي محمد أحمد.
- أ.د. حسن سيد سليمان.
- أ.د. عبد الرحمن أحمد عثمان.
- أ.د. سيد حامد حريز.
- أ.د. كمال محمد جاه الله.
- أ.د. عمر أحمد سعيد.
- د. خالد محمد مصطفى.

**التصحيح اللغوي:**

١- أ.د. كمال محمد جاه الله.

٢- أ. تاج السر بشير.

٣- أ. محمد أحمد عبد الرحمن.

- **الطباعة والتصميم**
- أ. صالح محمد علي.
- أ. جلال محمد شريف.

**المستكتبون :**

**المحور الأول : القضايا السياسية في إفريقيا**

١- بروفيسور عبد الرحمن أحمد عثمان .

٢- د. لؤي عبد المنعم محمد

٣- د. موسي طه تاي الله

٤- أ.هاجر خوجلي يوسف

٥- أروى عوض خليفة

٦- محمد الحسن عبد الرحمن

**المحور الثاني : قضايا النزاعات في إفريقيا**

١- أ.د. حسن سيد سليمان .

٢- د. كمارا عباس

٣- د. عبد القادر محمود علي جولني

٤- أ. الحسين أحمد محمد الطيب

**المحور الثالث : قضايا المياه والأمن المائي في إفريقيا**

د. النذير محمد التوم شاع الدين

**المحور الرابع : قضايا الاقتصاد الإفريقي**

د. يوسف خميس أبورفاس

أ. آدم النور عبد الرحمن

**المحور الخامس : القضايا الاجتماعية .**

د. عبد الناصر على بن علي الفكي

أ. مبارك محمد عبد المولى

**المحور السادس : قضايا الأديان في إفريقيا**

د. أمين محمد سعيد الطاهر

د. أبوبكر حسن بخيت

**المحور السابع: الأوضاع الصحية في إفريقيا**

د. يوسف خميس أبورفاس

أ. يسن ميرغني

**المحور الثامن : قضايا التعليم في إفريقيا**

د. عبد المحيد عبد الرحيم الحاج

## قائمة محتويات التقرير


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| هيئة التحرير | أ |
| قائمة محتويات التقرير | ج |
| قائمة محتويات الجداول | د |
| قائمة محتويات الأشكال | ز |
| قائمة محتويات الخرائط | ز |
| التقديم | ح |
| **المحور الأول: القضايا السياسية في إفريقيا** | ١ |
| الانقلابات العسكرية | ٢ |
| حماية الحريات العامة | ٨ |
| المشاركة السياسية | ١٢ |
| الشفافية | ٢١ |
| حقوق المواطنة | ٢٧ |
| المشروعية | ٣٢ |
| الهوية | ٣٧ |
| المحاسبية | ٣٩ |
| احترام الثقافة المحلية | ٤٠ |
| المؤسسية | ٤٠ |
| **المحور الثاني : النزاعات في إفريقيا:** | ٤٢ |
| النزاعات في شمال مالي | ٤٣ |
| منطقة دلتا النيجر ( نيجيريا) | ٥٣ |
| الصراع في غينيا بيساو | ٥٤ |
| الأزمة في الكنغو الديمقراطية | ٥٧ |
| الأزمة السياسية في زيمبابوي | ٥٩ |
| الأزمة السياسية في مدغشقر | ٦١ |
| الصراعات المسلحة والتجارة غير المشروعة | ٦٣ |
| الأزمة السياسية في الصومال | ٦٥ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| النزاع في الصحراء الغربية وقضية البوليزاريو | ٨٣ |
| دور المجتمع الدولي في تسوية النزاعات الإفريقية | ٨٩ |
| **المحور الثالث: قضايا المياه والأمن المائي في إفريقيا** | ١١٧ |
| حصاد المياه والري المطري في إفريقيا | ١٢٠ |
| التوتر في حوض النيل الشرقي | ١٢٤ |
| المباحثات بشأن سد النهضة في إثيوبيا | ١٢٩ |
| **المحور الرابع: قضايا الاقتصاد الإفريقي** | ١٣٦ |
| نظرة لاقتصادات الدول الإفريقية | ١٣٨ |
| الاستثمار في إفريقيا | ١٤٥ |
| التجارة | ١٥٠ |
| **المحور الخامس: القضايا الاجتماعية في إفريقيا** | ١٦٣ |
| النازحون في إفريقيا | ١٦٣ |
| النازحون في إفريقيا | ١٧٤ |
| **المحور السادس: قضايا الأديان في إفريقيا** | ١٧٥ |
| أولا: الديانات التقليدية | ١٨٥ |
| ثانيا: اليهود في إفريقيا | ١٨٩ |
| ثالثا: الديانة النصرانية | ١٩٧ |
| رابعا: الدين الإسلامي | ١٩٧ |
| الدعوة الإسلامية في إفريقيا | ٢٣٢ |
| **المحور السابع: الأوضاع الصحية في إفريقيا** | ٢٤٧ |
| الأيبولا | ٢٤٨ |
| **المحور الثامن: قضايا التعليم في إفريقيا** | ٢٥٩ |
| إستراتيجية التعليم في إفريقيا | ٢٦٥ |
| مشكلات التعليم الإفريقي | ٢٦٦ |
| مدخل حول التعليم الإسلامي في إفريقيا | ٢٦٨ |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | اسم الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١-١ | نسب المشروعات بالمجتمع الإفريقي | ٣٤ |
| ١-٢ | الأحزاب في الصومال | ٦٨ |
| ١-٣ | نسبة الأراضي الزراعية المروية مطريا | ١٢١ |
| ٣-٢ | نسبة مساهمة الحوض الشرقي في موارد مياه النيل | ١٢٥ |
| ٤-١ | نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إفريقيا | ١٤١ |
| ٤-٢ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | ١٤٢ |
| ٤-٣ | متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي | |
| ٤-٤ | بعض المؤشرات الاقتصادية لإفريقيا | ١٤٣ |
| ٤-٥ | تدفقات الاستثمار الأجنبي لإفريقيا ٢٠٠٧-٢٠١٣ | ١٤٥ |
| ٤-٦ | الاستثمار الأجنبي في إفريقيا بالأقاليم | ١٤٦ |
| ٤-٧ | الموازنة العامة لإفريقيا | ١٤٦ |
| ٤-٨ | إجمالي الاستثمار الأجنبي في الجماعات الاقتصادية الإفريقية | ١٤٧ |
| ٤-١٠ | التوظيف في إفريقيا | ١٤٨ |
| ٤-١١ | أوضاع سوق العمل في إفريقيا جنوب الصحراء | ١٤٩ |
| ٤-١٢ | التجارة البينية لإفريقيا من التجارة الكلية للصادرات والواردات | ١٥٠ |
| ٤-١٢ | النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي | ١٥١ |
| ٤-١٥ | التضخم في إفريقيا | ١٥٢ |
| ٤-١٦ | نمو الناتج المحلي الإجمالي لشمال إفريقيا | ١٥٣ |
| ٤-١٧ | التضخم في شمال إفريقيا | ١٥٤ |
| ٤-١٨ | الميزان المالي شمال إفريقيا | ١٥٤ |
| ٤-١٩ | ميزان الحساب الجاري في شمال إفريقيا | ١٥٥ |
| ٤-٢٠ | نمو الناتج المحلي الإجمالي لغرب إفريقيا | ١٥٦ |
| ٤-٢١ | التضخم في غرب إفريقيا | ١٥٧ |
| ٤-٢٣ | الميزان التجاري في غرب إفريقيا | ١٥٨ |
| ٤-٢٤ | الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا | ١٥٩ |
| ٤-٢٥ | التضخم في جنوب إفريقيا | ١٥٩ |
| ٤-٢٦ | الميزان المالي في جنوب إفريقيا | ١٦٠ |
| ٤-٢٧ | الميزان التجاري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي | ١٦١ |

| | | |
|---|---|---|
| ٥-١ | أهم حركات اللاجئين في القارة الإفريقية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ | ١٨٣ |
| ٥-٢ | أكثر الدول الإفريقية استضافة اللاجئين ٢٠١٤ | ١٨٤ |
| ٥-٣ | أكثر الدول الإفريقية المصدرة للاجئين | ١٨٤ |
| ٦-١ | نسبة معتنقي الأديان التقليدية | ١٩٠-١٩١ |
| ٦-٢ | هجرات اليهود الفلاشا لإسرائيل خلال السنوات الماضية | ١٩٧ |
| ٩-٣ | توزيع الديانة المسيحية في إفريقيا ٢٠١١-٢٠١٤ | ٢٠٢-٢٠٣ |
| ٦-٤ | السكان في إثيوبيا ونسبهم حسب الأقاليم | ٢٠٦ |
| ٦-٥ | عدد السكان في إثيوبيا من ٢٠٠٩-٢٠١٣ | ٢٠٦ |
| ٦-٨ | قائمة عشرة بلدان الأوائل الإفريقية التي تحوي أكبر عدد من المسيحيين | ٢٢٥ |
| ٧-١ | وجبات الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء | ٢٤٧ |
| ٧-٢ | تحسن صحة الأمهات ( حالة وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ امرأة | ٢٤٧ |
| ٧-٣ | نسبة السكان المصابين بسوء التغذية | ٢٤٧ |
| ٧-٤ | الإصابة بالإيدز لكل من ١٠٠ شخص (١٥-٤٨) | ٢٤٨ |
| ٧-٥ | التسلسل الزمني للقياسات السابقة من مرض فيروس الإيبولا | ٢٥٢-٢٥٣ |
| ٨-١ | الإنفاق على التعليم من الموارد المحلية | ٢٥٩ |
| ٨-٢ | عدد المعلمين المطلوب في المدارس الابتدائية كنسبة من المعدل العالمي ٢٠١١-٢٠١٥ | ٢٦٠ |
| ٨-٣ | نسبة الأمية في إفريقيا ١٩٩٩-٢٠٠٢ | ٢٦٤ |
| ٨-٤ | نسبة الأمية في إفريقيا ٢٠٠٥-٢٠١٢ | ٢٦٤ |
| ٨-٥ | إجمالي نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية في بعض دول إفريقيا للعام ٢٠٠٠ | ٢٦٤ |
| ٨-٦ | إجمالي نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية في بعض دول إفريقيا للعام ٢٠٠٥ | ٢٦٤ |
| ٨-٧ | إجمالي نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية في بعض دول إفريقيا للعام ٢٠١٠-٢٠١٣ | ٢٦٤ |
| ٨-٨ | معدل محو الأمية المتوقع للكبار في بعض دول إفريقيا ٢٠١٥ | ٢٦٥ |
| ٨-٩ | معدل نمو الأمية المتوقع للكبار في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء ٢٠١٥ | ٢٦٥ |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | اسم الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٦-١ | نسبة معتنقي الأديان التقليدية وسط سكان إفريقيا | |
| ٤-١ | معدل النمو السنوي في إفريقيا | ١٣٨ |
| ٤-٢ | الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء | ١٣٩ |
| ٤-٣ | نمو الناتج في إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب إفريقيا | ١٣٩ |
| ٤-٤ | نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط | ١٤٠ |
| ٤-٥ | نمو الناتج المحلي الإجمالي لغرب إفريقيا | ١٤٠ |
| ٤-٦ | نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة للنفط في إفريقيا | ١٤٠ |
| ٤-٧ | نمو الناتج المحلي الحقيقي لوسط إفريقيا | ١٤١ |
| ٤-٨ | نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول متوسطة الدخل في إفريقيا | ١٤١ |
| ٤-٩ | نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا | ١٤٢ |
| ٤-١١ | الديون غير المسددة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي | ١٤٣ |
| | الميزان التجاري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي | ١٤٣ |
| ٤-١٢ | الصادرات والواردات في إفريقيا | |
| ٤-١٣ | التضخم في إفريقيا | ١٤٥ |
| ٤-١٤ | الميزان التجاري كنسبة من الناتج | ١٥١ |


## قائمة الخرائط


| رقم الخريطة | اسم الخريطة | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٣-١ | خريطة سد النهضة | ١٢٨ |
| ٣-٢ | مشروع القناة الرابطة بين نهر الكنغو ونهر النيل | ١٣٣ |

## تقديم

يأتي هذا التقرير والقارة الإفريقية تشهد تحولات داخلية ومؤثرات خارجية عديدة، انعكست سلبا وإيجابا بدرجات متفاوتة على النواحي الاقتصادية، والسياسية، والأمنية والإنسانية على دول القارة الإفريقية. فمن الأوبئة – الأمراض والعنف الديني في غرب القارة مرورا بالصراعات السياسية والعرقية والانفلات الأمني في شمال ووسط إفريقيا، إلى التدهور البيئي والأمني وعدم الاستقرار السياسي في شرق القارة، مع استمرار الهدوء النسبي والاستقرار العام في جنوب القارة،مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية يتطلع بدوره البحثي ويساهم بدوره في النشر بإعداد هذا التقرير لتدوين الأحداث التي مرت بها القارة خلال العامين ٢٠١٣ – ٢٠١٤م.

يركز هذا المقترح على أهم الأحداث والقضايا في القارة الإفريقية والتي أثرت بشكل مباشر على الاستقرار العام في بعض دول القارة أو التي أعاقت النمو والتقدم في البعض الآخر، وهذه القضايا تحدد بالتحديات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والبيئة، والإنسانية، والصحية، والتعليمية.

ونسعى من خلال هذا التقرير التعرف على عناصر القوة في الدول الإفريقية وكيفية استخدام ذلك من أجل حل قضايا المجتمع الإفريقي، والتعرف على مواضع الضعف، وكيف يمكن تقوية ذلك. كما نسعى للتعرف على الفرص التي يمكن أن تستغلها إفريقيا لمعالجة قضاياها والتحديات التي تواجهها وكيفية علاجها.

وهذا التقرير الاستراتيجي يحاول أن يفسر قضايا القارة الإفريقية ووضع تصور ورؤى تعين صانعي القرار في إفريقيا لمعالجة قضايا المجتمعات الإفريقية، وهي عملية تحليل الماضي لاستنباط الواقع الحالي وتحديد المطلوب في المستقبل.

ويهدف هذا التقرير الاستراتيجي للآتي:

١- توفير الوقت والجهد للجهات المخاطبة بهذا التقرير .

٢- توجيه المجتمعات الإفريقية من الناحية السلوكية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- تزويد مراكز التخطيط واتخاذ القرار بالمعلومة التي تمكنهم من اتخاذ القرار السليم.

ويتكون هذا التقرير من ثمانية محاور، يتناول المحور الأول السياسة في إفريقيا، وهو يغطي الجوانب السياسية المختلفة، ثم يأتي المحور الثاني ليتناول قضايا النزاعات في إفريقيا ، والمحور الثالث يتناول قضايا المياه في إفريقيا ، والمحور الرابع يتناول القضايا الاقتصادية في إفريقيا ، والمحور الخامس يتناول القضايا الاجتماعية في إفريقيا، والمحور السادس يتناول قضايا الأديان في إفريقيا والمحور السابع يتناول القضايا الصحية، وأخيرا المحور الثامن الذي يتناول قضايا التعليم في إفريقيا.

وهذا هو التقرير رقم واحد (٢٠١٣- ٢٠١٤)، وهي تجربة وبداية نأمل أن تتبعها تقارير سنوية، وهذا جزء من مساهمة جامعة إفريقيا العالمية ممثلة في مركز البحوث والدراسات الإفريقية في تناول ومعالجة قضايا المجتمعات الإفريقية، وقد جمعت مواد وبيانات هذا التقرير من مصادر متعددة، بعضها من تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية، وبعضها من الشبكة الدولية، وبعضها ملاحظات من كتاب التقرير، وعموما فإن ما كتب في هذا التقرير ليس بالضرورة أن يعكس رأي الجامعة، وإنما هي بداية لنتناول قضايا إفريقيا في العدد القادم بأقلام إفريقية، وتعكس رؤاهم لحل مشاكل القارة.

هذا العمل لن يخرج في صياغة أكمل دون النصح، وإبداء الملاحظات حول ما كتب وما سيكتب في الأعداد القادمة من هذا التقرير، ولذا فإن هيئة تحرير التقرير تطلب من قرائها مدها بالملاحظات حتى يستمر ويتحسن هذا الإنتاج العلمي والكمال لله وحده.

والله الموفق..

هيئة تحرير التقرير

## المحور الثالث:
## قضايا المياه والأمن المائي في إفريقيا

يكتسب موضوع الأمن المائي القومي أهمية خاصة في جميع بلدان العالم ، نظراً لوضعية المياه و التي تشكل مادة حيوية وإستراتيجية في أمن الدول والشعوب إضافة للمخاطر البشرية والبيئية التي تهدد الاستقرار المائي والاستفادة من الموارد المائية المتاحة في أغراض التنمية، الأمن الغذائي والطاقة خاصة مع غياب البدائل الأخرى التي تواكب التطور التكنولوجي العالمي والتنافس حول الموارد في القرن الحالي. فبالإضافة إلي التنافس الدولي علي مصادر المياه والمجاري المائية المشتركة ، تمتد تحديات الأمن المائي القومي للدول بما فيها الإفريقية لتشمل التغير المناخي، الندرة ، النمو السكاني وتزايد الطلب علي المياه لأغراض الإنتاج الغذائي والصناعي.

يعتبر التغير المناخي والاختلال في النظام الإيكولوجي أكثر العناصر تأثيرا علي الأمن المائي للدول، نسبة للتأثير المباشر علي سبل العيش ورفاه المجتمعات. "و تمتد هذه التأثيرات من المناطق المدارية إلي المناطق القطبية ومن الجزر إلي القارات الكبيرة ومن أغني البلدان إلي أفقرها" (الأمم المتحدة ٢٠١٤). إذ يؤدي التغير المناخي إلي ازدياد حالات الفيضانات والجفاف وتناقص الموارد المائية نتيجة للتغيرات المرتقبة في توزيع الأمطار وذوبان الثلوج ، وتدفق الأنهار والمياه الجوفية. وتمثل الأخطار المتصلة بالمياه ٩٠% من مجموع الأخطار الطبيعية وهو أمر تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والوفرة المائية ( تقرير الأمم المتحدة الجديد عن المياه في العالم ٢٠١٢). ففي البلدان النامية قدر حجم الأضرار الناجمة عن التغير البيئي بين أعوام ١٩٩٠- ٢٠٠٠ بحوالي ٢%- ١٥% من الناتج المحلي لهذه البلدان (تقرير الأمم المتحدة الجديد عن المياه في العالم ٢٠١٢ ). يقود التغير المناخي أيضا إلي الإجهاد المائي للأنهار و يقلل من وفرة المياه . في هذا المجال أوضح تقرير تقييم جوانب الضعف والتكيف مع الإجهاد المائي في حوض النيل الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في ستوكهولم " أن الإجهاد المائي بسبب تغير المناخ أضحي مصدر قلق متزايد في حوض النيل الذي يوفر موارد حيوية لسكان يبلغ عددهم ٢٣٨ مليون نسمة في ١١ بلدا" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٨ ). يتمثل التأثير المباشر الأخر للتغير المناخي علي المياه، في تهديد الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي للدول. فمنطقتي جنوب أسيا وأفريقيا الجنوبية تعتبر من أكثر المناطق عرضة للنقص في المواد الغذائية الناجم عن التغير البيئي بحول عام ٢٠٣٠. "ومن المتوقع أن تزداد الضغوط علي الموارد المائية في أوربا الوسطي والجنوبية وارتفاع عدد الأشخاص المتأثرين بنقص الغذاء الناجم عن التغير المناخي من ٢٨ إلى ٤٤ مليون بحلول عام ٢٠٧٠ " (تقرير الأمم المتحدة الجديدة عن تنمية الموارد المائية في العالم٢٠١٢). تدلل هذه الإحصاءات علي أن الطلب علي المياه بغرض الإنتاج الزراعي سيزداد خلال العقود القادمة من هذا القرن وأيضا الحاجة إلي المياه. إذ يتوقع أن يزداد الطلب العالمي على المواد الغذائية بنسبة ٧٠% بحلول عام ٢٠٥٠. أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العالم اليوم لا يتمثل في زيادة إنتاج المواد

الغذائية بنسبة ٧٠% في غضون ٤٠ سنة، بل يتمثل في تمكين الناس من استهلاك نسبة إضافية من المواد الغذائية قدرها ٧٠%. وتشير أدق التقديرات المتوافرة إلى أن الاستهلاك العالمي للمياه في مجال الزارعة سيرتفع بنسبة تناهز ال ١٩% بحلول عام ٢٠٥٠ (تقرير الأمم المتحدة الجديدة عن تنمية الموارد المائية في العالم ٢٠١٢). مما سبق يتكون الافتراض الأتي: أن المناطق التي تعاني من ندرة حالية في المياه يتوقع أن تزداد فيها هذه النسبة نتيجة لزيادة أنشطة الري بغرض الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي. لذا نجد أن وجود إدارة رشيدة ، منظمة وذات مؤسسية لاستخدام المياه في أغراض مثل إنتاج الغذاء للشعوب يمثل السبيل الوحيد لضمان الأمن المائي للدول في المستقبل.

بجانب ازدياد الطلب علي المياه لأغراض الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، تبقي الحاجة إلي المياه بغرض إنتاج الطاقة ملحة أيضا في عالم اليوم. ففي الوقت الحالي، نجد أن ٩٠% من إنتاج الطاقة يعتمد في الأساس علي الموارد المائية. إذ تستخدم المياه في جميع عمليات إنتاج الطاقة والكهرباء، استخراج المواد الخام وتشغيل التوربينات لتوليد الكهرباء بقوة المياه وللتبريد في العمليات التي تستخدم الطاقة الحرارية ( تقرير الأمم المتحدة عن المياه في العالم٢٠١٢). ويوجد في العالم اليوم ما يقارب حوالي ١.٣ مليار شخص يفتقرون للكهرباء( تقرير الأمم المتحدة لتنمية المياه ٢٠١٤). ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة تناهز ال ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٥ نتيجةً للنمو السكاني وازدياد الأنشطة الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن نسبة ٨٤% من هذا الارتفاع ستُسجل في البلدان غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١] ( تقرير الأمم المتحدة الجديد عن المياه ٢٠١٢).

أيضاً النمو السكاني المطرد، الندرة في الموارد المائية بالإضافة إلى ارتفاع الطلب علي المياه يحدد بشكل كبير تحديات الأمن المائي للدول في الوقت الحالي والمستقبل. التقارير تشير إلى أن الاحتياجات في مجال المياه ستزداد بنسبة كبيرة خلال العقود القادمة. إذ نجد أن الطلب العالمي علي المياه يفترض أن يزداد إلى ٥٥% وأن حوالي ٤٠% من سكان العالم سيعيشون في مناطق الضغط المائي في العام ٢٠٥٠. هذا بالإضافة إلى الانخفاض الواضح في كمية المياه الجوفية، مع تقديرات تشير إلى أن ٢٠% من المياه الجوفية في العالم استخدمت بشكل متزايد في العقود السابقة( تقرير الأمم المتحدة عن المياه ٢٠١٤). ففي كل المناطق نجد إن الندرة ، انخفاض مستوى الموارد المائية والاستخدام الزائد للمياه أثر علي المعروض المائي وقدرة السكان في الحصول علي المياه. فالآن هنالك حوالي ٧٦٨ مليون من سكان العالم يعانون من الوصول إلى مصادر المياه. بجانب حوالي ٣.٥ مليون لا يتمتعون بالحق الكاف لاستهلاك المياه ( تقرير الأمم المتحدة عن المياه ٢٠١٤). كما أن الاستخدام الزائد للمياه

---

[١] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بالإنجليزية: Organisation for Economic Co-operation and Development) واختصارها **OECD** هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة ١٩٤٨ عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (أنفا)(OEEC) التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين ،للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة 'عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبيه، وفي سنة ١٩٦٠ تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الجوفيه والسطحية قادت إلى زيادة الطلب علي المياه. فعلي سبيل المثال نجد أن الموارد المائية المتجددة في شمال إفريقيا، الجزيرة العربية وغرب آسيا سجلت معدلات استخدام فاقت نسبة ٧٠%. والجزء المتبقي من غرب آسيا وجنوب ووسط آسيا سجلت معدلات وصلت إلى ما يقارب ٥٠%. هذا بجانب أن ٦٠ من المياه المتوفرة في هذه المناطق تواجه خطر الندرة (تقرير أهداف الألفية الجديدة ٢٠١٤).

في إفريقيا، تمثل قضية المياه أحدى التحديات الآنية والمستقبلية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والمشاريع الإنتاجية و الأمن القومي لدول القارة. الآن هناك عدد من التهديدات التي تواجه الدول الإفريقية ذات الصلة بالمياه والتي أدت إلي عدد من الإشكالات في المناطق و المجتمعات الإفريقية مثل التغير المناخي، الزيادة السكانية وتوفير المياه الصالحة للشرب و التنافس حول المياه بجانب حصد والاستفادة من مياه الأمطار في عملية الإنتاج الزراعي والري في القارة.

يعتبر التغير المناخي والزيادة السكانية من أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي وتلبية احتياجات السكان للمياه في القارة الإفريقية مستقبلاً، مع الوضع في الاعتبار أن نصيب الفرد من المياه الموجودة الآن في القارة اقل من المستوي العالمي وفي تناقص مستمر. يتمثل الأثر المباشر للتغير البيئي في القارة في تناقص كمية المياه وإضعاف الإنتاج الزراعي الذي يعتمد عليه أكثر من ٨٠% من سكان القارة والذين ستتضاعف أعدادهم إلى ٢ مليار في العام ٢٠٥٠ مع استمرار اعتمادهم علي الزراعة في حياتهم اليومية علي حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة البيئة ( برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٤). التناقص في مستوي الأمطار في القارة الناتج عن للتغير المناخي يمثل التهديد الأخطر علي الحياة في القارة إذ نجد أن ٩٤% من الزراعة تعتمد علي مياه الأمطار. كما أن مستقبل التغير المناخي في القارة ينبئ بزيادة الجفاف، الفيضانات ارتفاع مستوي البحر وجميعها عوامل ستقلل من أنتاج المحاصيل في بعض مناطق القارة بنسبة ١٥-٢٠% (الأمم المتحدة ٢٠١٤). فالجفاف والتصحر الناتج عن التغير البيئي ساهما بشكل مباشر في تقليل الإنتاج الزراعي إذ خسرت القارة ٦٥% من أرضيها الزراعية نتيجة للجفاف منذ ١٩٥٠ علي حسب تقارير برنامج الأمم للبيئة . كما أن أكثر من ١٢% من مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي قدت فقدت نتيجة للدمار البيئي وان ١٣٥ من سكان القارة في يعيشون الآن في خطر مما يستوجب عليهم الرحيل عن أراضيهم بحلول العام ٢٠٢٠ نتيجة للتصحر (الأمم المتحدة ٢٠١٤).

إضافة إلي تأثير التغير المناخي علي الإنتاج الزراعي وفقدان الأرض يقود التغير المناخي إلي ندرة المياه وتوافر المعروض منها. تشير أرقام الأمم المتحدة إلى هناك ١٤ دولة في القارة تعاني ندرة في المياه، ومن المتوقع أن ينضم لها ١١ دولة أخرى بحلول عام ٢٠٢٥م، وسيعاني ٥٠% من سكان إفريقيا ندرة المياه، والذين سيكون عددهم في ذلك الوقت بنحو ١.٤٥ مليار نسمة. ففي منطقة حوض النيل، تشير التقارير إلى أن أكثر من نصف مليون شخص سيتأثرون بتناقص المياه نتيجة للتذبذب في مستوي الأمطار، وزيادة الحرارة الناتجان عن التغير البيئي مما يزيد من مشكلة تناقص مصادر المياه. أيضا الجفاف والفيضانات سيقودان إلي فقدان مصادر العيش من الزراعة ومن ثم تهديد

الأمن الغذائي في الإقليم. أيضا التغير المناخي والزيادة السكانية سيزيدان الطلب علي المياه في غرب إفريقيا مما يقود مستقبلاً إلي تحديات كبيرة في الإقليم . ففي المناطق التي تعاني من قلة مصادر المياه سيصبح سكانها في معاناة بسبب الطلب المتزايد علي المياه كما في حالة بوركينافاسو، كاب فيرد ، غانا ، نيجيريا وتوجو. هذا إضافة إلى منطقة وسط القارة والتي تعاني من الندرة المائية، بسبب قلة الأمطار والمسطحات المائية (الصندوق العالمي للإنماء الزراعي ٢٠١٢). كما أن منطقة شمال إفريقيا، عرضة لمواجهة نقص حاد في المياه خلال العقود الثلاثة القادمة. فالمنطقة التي يمثل سكانها خمسة في المائة من سكان العالم لا يملكون سوي ٠,٩ في المائة من موارد المياه في العالم. وتوقعت دراسة صادرة من البنك الدولي زيادة العجز المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ٢٠٠ كيلومتر مكعب، نتيجة ارتفاع معدلات الطلب ونقص المعروض المائي والتداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية (عبد العال ٢٠١٢). أما في منطقة جنوب وشرق الصحراء قاد الجفاف إلي تقليص مساحة الأرضي الخصبة والتنافس حول المياه في مناطق الرعي والري بالإضافة إلى الخسائر المادية علي مستوي الدخل القومي. ففي إثيوبيا مثلاً كانت خسائر الدخل القومي تمثل ١٣٠ مليون دولار سنويا، وفي أوغندا انخفضت إنتاجية الأرض بسبب تزايد الأرضي القاحلة؛ مما هدّد بحدوث انهيار في اقتصاد البلاد وازدياد الفقر . و علي حسب تقرير الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٤ أن الاستثمار في كيفية التكيف مع التغير المناخي سيقود إلى تحسين مستوي الحياة لـ٦٥% من سكان إفريقيا. محذرة أيضا من أن الفشل في التصدي لهذه الظاهرة سيعيق عقود من التطور التنموي في القارة (الأمم المتحدة ٢٠١٤). الأمر الذي يتطلب وجود سياسات وقوانين ومؤسسات وطنية إضافة إلى الجهود الإقليمية والدولية التي تعمل علي التقليل من أثار التغير البيئي علي الشعوب.

بجانب تأثير التغير المناخي والزيادة السكانية في ندرة وزيادة الطلب علي المياه. نجد أن عدم توفر المياه الصالحة للشرب والأمراض المرتبطة بها يشكلان تحدي أخر في القارة الإفريقية خاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وعلي حسب تقرير منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف أن هنالك حوالي ٧٨٣ مليون شخص في العالم محرومين من المياه النظيفة والصحية ، ٣٧% منهم يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء. فالمنطقة سجلت اقل نسبة في شرب المياه النظيفة بين مناطق العالم بما يعادل أقل من ٥٠%. ففي دول الكنغو الديمقراطية وموزمبيق نجد أن اقل من نصف السكان يمكنهم الحصول علي مياه نظيفة للشرب. و يفتقر حاليا ٥١% من سكان دول جنوب الصحراء البالغ عددهم ٣٠٠ مليون نسمة إلى إمدادات مياه الشرب (منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف ٢٠١٤). إضافة إلى الافتقار إلى المياه النظيف نجد أن هنالك عدد من الأمراض متعلقة بالمياه يعانيها أكثر من نصف سكان القارة، وعلى سبيل المثال أصيب أكثر من ١٠ آلاف شخص بالكوليرا التي تنتشر عن طريق المياه الملوثة، وذلك عندما انتشرت في جنوب القارة عام ٢٠٠١ ( دوبروكسي وأخرون ٢٠١٤).

**حصد المياه والري المطري في إفريقيا**

الري المطري، جمع و حفظ الأمطار التي تهطل لاستخدامها مباشرة لأغراض الإنتاج الزراعي والشرب

من القضايا المائية المهمة في القارة الإفريقية. و كأغلب مناطق العالم الأخرى، يعتبر الري المطري السمة الرئيسية في النشاط الزراعي وإنتاج المحاصيل في كل أقاليم القارة. و تأتي أهمية الري المطري من كونه يغطي حوالي ١.٥ مليار فدان من أراضي زراعة المحاصيل في العالم وأن أكثر من ٨٠% من الزراعة تعتمد فقط علي الأمطار والتي توفر علي الأقل ثلثي إنتاج العالم الغذائي( ستودر ولينغر ٢٠١٣) . في إفريقيا نجد أن أكثر من ٩٥% من الأراضي الزراعية تروي مطريا و تساهم بأكثر من ٨٠% من إنتاج القارة من الغذاء ومجال عمل لحوالي ٦٠% السكان الناشطين اقتصاديا و ٧٠% لفقراء القار. (بنك التنمية الإفريقي ٢٠١٠) . يوضح الجدول أدناه نسبة اعتماد إنتاج المحاصيل علي مياه الأمطار عدد من مناطق العالم:

**جدول (١) نسبة الأراضي الزراعية المروية مطريا**

| الإقليم | النسبة |
|---|---|
| أمريكا اللاتينية | ٩٠ |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | ٧٥ |
| شرق آسيا | ٦٥ |
| جنوب آسيا | ٦٠ |
| إفريقيا جنوب الصحراء | ٩٥ |

المصدر: الصندوق العالمي للإنماء الزراعي ٢٠١٣.

في إفريقيا، بالرغم من اعتماد السكان الكبير علي مياه الأمطار في زراعة المحاصيل الغذائية إلا أن عوامل مثل الجفاف ، الندرة و الزيادة السكانية إضافة إلي غياب السياسات المتعلقة بإدارة وحفظ مياه الأمطار تمثل تحديات تواجها القارة اليوم. ففي أقاليم مثل جنوب وشرق إفريقيا حيث تعتمد أكثر من ٧٠% من الزراعة علي مياه الأمطار في إنتاج المحاصيل وتوفير الأمن الغذائي يواجه سكان دول مثل جنوب إفريقيا ، سوازيلاند وزيمبابوي والتي تستأثر بأكثر من ٥٠% من المياه النقية في أغراض الري بإشكالات مثل الجفاف والتذبذب في مستويات الأمطار. كما أن موسمية الأمطار يمثل التحدي الأكبر في شرق القارة وإقليم حوض النيل. أيضا تعاني عدد من المجتمعات في منطقة حوض نهر الفولتا في غرب إفريقيا من ندرة المياه والتغير في مناسيب الأمطار (المعهد العالمي لإدارة المياه ٢٠١٤).

أن أهمية مياه الأمطار في عملية الري في القارة تفرض تحدي أكبر يتمثل في حصد مياه الأمطار و تخزينها للاستخدام المستقبلي كإستراتيجية تهدف إلى الاستفادة من الأمطار المتوفرة في القارة لإغراض الإنتاج الغذائي النمو الزراعي وتقليل الفقر وأيضا لمجابهة تقلبات المناخ وتذبذب الأمطار. و رغم وجود اهتمام بعملية حصد المياه في القارة إلا أن العملية لم ترتقي بعد إلي مستويات مثلي علي المستوي المحلي والقاري للاستفادة من الموارد المائية الغنية في القارة. " فمثلا في منطقة حوض النيل إذا حسبنا الهطولات المطرية في منطقة البحيرات والهضبة الإثيوبية لوجدناها تعادل ١٦٠٠ مليار متر مكعب، كما أن هنالك كمية مقدرة من المياه ضائعة بسبب التبخر في منطقة المستنقعات . أما إذا أضفنا حوض نهر الكونغو فإن الذي يضيع من مياه ذلك الحوض في المحيط يعادل ألف مليار متر مكعب . كما أنه يمكن حصاد ما بين ٥% و١٠% من الهطولات المطرية، أي بحساب بسيط يمكن حصاد ما بين ١٣٠ مليارا و ٢٦٠ مليارا حسب طبيعة الأرض هذا بالإضافة إلى ٨٥ مليارا يحملها نهر النيل كإيراد مستفاد منه" (الجزيرة نت ٢٠١٤).

الآن ونتيجة للانخفاض الملحوظ في مجاري المياه السطحية والجوفية وتذبذب الأمطار بالإضافة إلى بروز عدد من الصراعات المحلية والإقليمية ذات الصلة بالمياه أصبحت عملية حصد المياه ذات أولية بالنسبة لعدد من الدول الإفريقية كما نظمت عدد من الورش، البرامج والحلقات النقاشية والتعريفية حول الموضوع. ففي ٢٠١٤/٨/٥ عقدت ورشة عن إدارة وحصد مياه الأمطار للري في إفريقيا جنوب الصحراء والتي نظمها **AFRHINET Research Project** في كينيا وهدفت الورشة إلي توضيح أهمية حصد المياه في الزراعة في المناطق الجافة، وتوفير الأمن الغذائي وتقليل الفقر في القارة. كما ركزت علي التعريف باستخدام طرق الري الصغيرة في الريف وفي المناطق الجافة من كينيا علي وجه الخصوص.

أيضا تم تمويل وتنفيذ عدد من مشروعات حصد المياه الصغيرة عبر **World Agroforestry Centre** في إفريقيا جنوب الصحراء . إضافة الي تنفيذ برامج تطوير القدرات في إدارة مياه الامطار و تعريف الحكومات بأهمية مشاريع حصد مياه الأمطار والتي تمثل أفضل نموذج لإستغلال الموارد المائية و أحدي أفضل الطرق لتوفير الأمن الغذائي. فالخزانات الصغيرة والبرك المائية في الحقول تلعب دور رئيسي في مساعدة المزراعين في الري الزراعة. وركزت البرامج التي نفذها **World Agroforestry Centre** مشاركة مع **the Delhi-based Centre for Science and Environment** علي دول مثل كينيا، اثيوبيا ، مالاوي ورواندا . أما في جمهورية جنوب إفريقيا فقد أستهدفت إداة شئون المياه توفير إحتياجات المياه الأساسية و خدمة تنقية المياه لكل المدن بحلول العام ٢٠١٤ . وأيجاد مشاريع حصد المياه ذات مدي قصير لتوفير المياه خاصة في مناطق العجز المائي . واستهدفت ميزانية إدارة شئون المياه للعام ٢٠١٢/٢٠١١ تأسيس ٨٠٦٨ خزان مياه في ٨ محافظات ٦٣٠٨ من هده الخزانات انشئت لغرض توفير امياه الشرب و ١٧٦٠ خزان لاغراض الري والانتاج الزراعي (دوبروكسي وأخرون ٢٠١٤). اما في غرب افريقيا ، يستخدم المزارعين احواض صغيرة لحفظ المياه للاستفادة من المياه اثناء الجفاف و الفيضانات لضمان توفر المياه لزراعة المحاصيل وري القطعان خلال العام . الأن هنالك حوالي ١٧٠٠ خزان صغيرة في شكل أحواض لحفظ المياه و تنتشر في كل من بوركينا فاسو وغانا. لكن النمؤ السكاني والتغير المناخي يبرزان كتهديدات إضافية تحد من الإستفادة من مياه الامطار. أما في منطقة حوض نهر النيجر في نيجيرا تواجه السكان مشكلة الفيضانات مما يعرض المناطق و الحقول الزراعية لخطر الفيضانات الأمر الذي يتطلب ايجاد حلول وسياسات متكاملة لمواجهة هذا الخطر وتأمين الموسم الزراعي في فترة الجفاف (المعهد العالمي لإدارة المياه: غرب إفريقيا ٢٠١٤).

**شكل (١) نموذج لحفظ المياه في افريقيا**

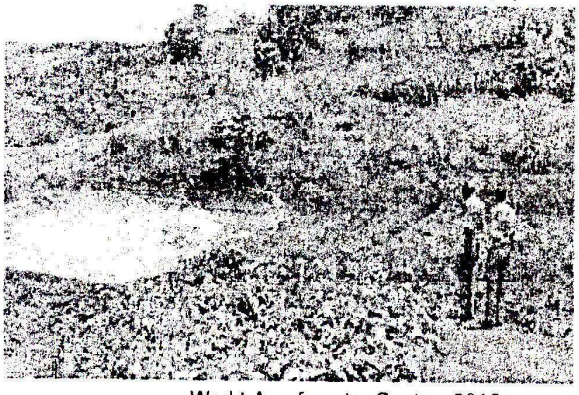

المصدر: World Agroforestry Centre. 2012

أن المشكلة الحقيقية إلتي تواجه مجتمعات القارة فيما يتعلق بعملية حصد مياه الامطار تتمثل في أن العملية لم تضمن في سياسات الدول المائية، والتي تركز فقط علي إدارة والإهتمام بالمياه الجوفية والسطحية مع قليل من الإعتبار لمياه الأمطار. كما أن عقلية الحكومات وصانعي السياسات لم تتغير حول قضية حصد مياه الأمطار وزيادة الإهتمام بها بالرغم من إعتماد المجتمعات عليها بصورة كبيرة في أغراض الزراعة والري في السنوات الأخيرة. مما يتطلب تبني سياسات ورؤي جديدة ترفع من كفاءة العملية خاصة وأن حصد المياه سيزيد من المعروض من المياه وتقليل مخاطر تذبذب الامطار و زيادة الإنتاج الزراعي الغذائي. لذلك لابد من وجود سياسات وإصلاحات تتبني علي الأتي:

١. إنشاء وتطوير برك وخزانات حفظ المياه في المزراع لتوفير مياه الري في فترة توقف الأمطار.
٢. تطوير طرق حصد وإدارة مياه الأمطار مع إمكانية إستخدام التكنولوجيا البسيطة للمساعدة في حفظ المياه.
٣. إصلاح السياسات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بالري والموارد المائية علي تضع في الإعتبار أهمية حفظ مياه الأمطار.
٤. التدريب و بناء القدرات والمعرفة بأهمية حصد وحفظ مياه الأمطار في المستوي القاعدي.
٥. الإستثمار في مشاريع حصد المياه الصغيرة ولفترات قصيرة ومتوسطة تتراوح ما بين ٥- ١٠ سنوات.

الواضح أن قضية المياه تمثل إحدى التحديات المستقبلية المرتبطة بالأمن القومي لدول القارة. فالآن هنالك صعوبات تواجه المشاريع المرتبطة بالمياه مثل الإنتاج الزراعي، النمو الاقتصادي وإنتاج الطاقة، نتيجة لغياب السياسات والإدارات الرشيدة للمياه في الدول . إذ نجد أن زيادة الإنتاج الزراعي وتلبية الطلب والرفاه الاجتماعي غير مرضي لشعوب القارة في ظل تزايد الطلب علي المواد الغذائية والنمو السكاني المتزايد. كما أن التغير المناخي وتحديداً الجفاف أدي لتقلص مصادر المياه مما أثر علي التوسع في المشاريع الإنتاجية زراعية كانت أو صناعية. يضاف إلي ذلك معاناة سكان القارة في الحصول علي مياه صالحة للشرب بالإضافة إلى الأمراض المنتقلة بواسطة المياه و عدم القدرة علي ابتكار طرق عملية لحصد مياه الأمطار وتقليل الفاقد من مياه الأنهار. أدي كل ذلك إلي أن تبرز قضية تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها أولوية قصوى عند وضع إستراتيجية الدول الأمنية ، خاصة وأن مفهوم الأمن توسع ليشمل الأمن الاجتماعي، الإنساني والبيئي...الخ . يستوجب ذلك أن يكون موضوع "الأمن المائي" على رأس قائمة الأولويات والسياسات في دول القارة. إضافة إلي ضرورة حل خلافات الدول والمجتمعات حول المياه. فالشاهد الآن أن التنافس حول المياه في القارة وتحديداً حول مصادر المياه و ومجاري الأنهار أضحي أحدي سمات النزاع في القارة لرغبة الدول (منبع أو مصب) في الاستفادة من مواردها المائية المتاحة سواء لأغراض التنمية أو النفوذ السياسي بجانب تزايد الدور الخارجي في معادلة المياه في القارة . هذه الحالة تجسدها حالة التنافس بين دول حوض النيل و خاصة دول الحوض الشرقي.

**التوتر في حوض النيل الشرقي:**

تاريخيا، تعتبر قضية إدارة واستخدام مياه الأنهار المشتركة بين أكثر من دولة مصدر تنافس بين الدول بسبب الأهمية الإستراتيجية للمياه في تأمين احتياجات الدول المتزايدة لها في مشاريع التنمية الاقتصادية ، الطاقة والحياة. هذا التنافس أقترن دوماً بالخلاف حول منابع و مجاري الأنهار والأحواض المائية المشتركة. لذلك ارتبطت المياه بنزاعات الدول حول تقاسم المياه، المناطق الحدودية أو استغلال الموارد الطبيعية المتاحة. الأمثلة علي هذا النوع من الصراعات توجد في كل قارات العالم دون استثناء. مثل النزاع الروسي الصيني علي الموقع الحدودي في منطقة نهر أمور، كندا والولايات المتحدة الأمريكية حول حصص المياه في نهر سانت لوراس والبحيرات العظمى ونزاع شيلي وبوليفيا حول نهر ريو لوكا، واسبانيا وفرنسا حول بحيرة لانوكس الحدودية ،وأيضا الهند وبنغلاديش حول مياه نهر الكانكا.

في إفريقيا، يعد توزيع المياه للري، الاستعمال البشري، إنتاج الطاقة الكهرومائية والحدود السياسية من أهم الأسباب التي تقود إلى اندلاع النزاعات بين الدول حول أحواض ومجاري الأنهار العلياء والسفلي. وشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي عدد من الصراعات حول الموارد المائية. الأمثلة علي ذلك في الصراع بين ناميبيا وبتسوانا حول نهر اوكافانكو والذي تنبع معظم روافده من انغولا. وكذلك الصراع الدموي بين موريتانيا والسنغال علي طول نهر السنغال الحدودي بين الدولتين بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١، والذي أنتهي باتفاق دبلوماسي لتقسيم النهر بين الدولتين (عباس الحيالي ٢٠٠) . أما في وسط وغرب القارة الذي يعتمد فيه ٢٠ مليون شخص في أربعة دول (تشاد، كاميرون، النيجر، نيجريا) علي بحيرة تشاد والتي مصدرها الرئيس مياه نهر شاري، تتجه الاحتمالات الي وجود توتر سياسي بين هذه الدول. فالبحيرة قلت مياها بمقدار ٩٥% في خلال ال ٣٨ عامة الماضية و تناقصت مساحة البحيرة من ٢٥٠٠٠ كم٢ إلى ٢٠٠٠ كم٢ بسبب موجات الجفاف التي اجتاحت إقليم الساحل الإفريقي ( مجلة إفريقيا قارتنا ٢٠١٣).

حوض النيل الشرقي مسمي يطلق علي أربعة دول إفريقية ( إثيوبيا، إرتريا ، السودان ومصر) ارتفعت مؤخراً إلي خمس بدولة جنوب السودان الوليدة، سواء تلك التي يجري مساره مخترقا أراضيها، أو تلك التي يوجد علي أراضيها منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل. ويعد الحوض الشرقي رئيسيًا ومؤثرًا على مجمل أوضاع إقليم حوض النيل، حيث يستأثر بحوالي ٨٥% من موارد النيل المائية. يسكنه حوالي ٢٢٠.٢ مليون نسمة منتصف عام ٢٠١١ وبنسبة ٢٠.٩% من إجمالي سكان أفريقيا يعيشون على مساحة تبلغ نحو ٤.٧ مليون كم٢(ماجدة إبراهيم ٢٠١٢).

جدول (٢) نسبة مساهمة الحوض الشرقي في موارد مياه النيل

| المصدر | النسبة | المنبع | دولة المجري |
|---|---|---|---|
| الهضبة الإثيوبية | ٨٦% | إثيوبيا | |
| النيل الأزرق | ٥٩% | إثيوبيا | إثيوبيا السودان |
| نهر السوباط وعطبرة | ١٣% | إثيوبيا | إثيوبيا السودان وجنوب السودان |
| النيل الأبيض | ١٤% | أوغندا، كينيا وتنزانيا. | وجنوب السودان |

**المصدر:** العبيدي ٢٠١٢

في الوقت الحالي، يجسد التوتر في الحوض الشرقي النموذج المصغر لأزمة حوض النيل ككل. وتعد أزمة إدارة مياه النيل بين دول المنبع والمصب مثالاً قوياً علي النزاع حول المصادر الطبيعية وأحواض الأنهار في العالم، إذ يمثل نهر النيل إحدى الاتجاهات الإستراتيجية المهمة التي تلبي متطلبات الأمن القومي، الاستقرار والتنمية لدول الحوض لما يتضمنه الأمن المائي في إحدى أبعاده الجوهرية. لسنوات طوال ظلت العلاقة بين دول الحوض تتميز بالاستقرار النسبي فيما يتعلق باستخدام واستغلال مياه النهر. مؤخراً أفرزت توجهات وطموحات بعض دول المنبع كإثيوبيا تحديات للإيراد المائي لدول المجري والمصب تحديداً مصر التي تعتمد علي مياه النيل بنسبة ٩٧% و السودان بنسبة ٧٧% (عبد العظيم ٢٠١٢). الأمر الذي قاد إلى تزايد حدة الخلافات وتدهور الهدوء النسبي في العلاقة بين دول الحوض. نتيجة للتقلبات السياسية في هذه الدول بالإضافة إلى تزايد الاحتياجات المستقبلية لدول الحوض، بسبب مشروعاتها الزراعية والصناعية وتزايد أعداد السكان بشكل كبير و تناقص المياه. دفع كل ذلك دول المنبع وفي مقدمتها إثيوبيا إلى المطالبة بإعادة النظر في اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان في العام ١٩٥٩ والتي تضمنت مادة تنص على عدم السماح بإقامة أية مشروعات على حوض النيل إلا بعد موافقة دولتي السودان ومصر.

أن الموقف المعلن حالياً من قبل دول المنبع حول إدارة مياه النيل يتمثل في رفضها للاتفاقيات ذات الصلة بحوض النيل مثل بروتكول ١٨٩١ اتفاقية ١٩٠٢، اتفاقية ١٩٢٩، ١٩٣٤، ١٩٥٣،واتفاقية ١٩٥٩. فكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات نصت علي عدم التأثير في تدفق مياه النيل شمالاً أو انتقاص إيراداته بقيام مشاريع الري والكهربا في مجري النهر. من الواضح أن دول المنبع تنظر إلي هذه الاتفاقيات وفقا لمصالحها الخاصة و أن هذه الاتفاقيات تقيد سياستها وممارساتها ولا تعترف بها إذ أنها أبرمت عبر الدول الاستعمارية ونيابة عنها كحال اتفاق ١٩٢٩ بين الحكومة المصرية وبريطانيا ممثلة للسودان، يوغندا ، كينيا وتنزانيا. كما أن هذه الدول عبرت أن هذه الاتفاقيات لا تتوافق واحتياجاتها الآنية للمياه بغرض التنمية. لذلك تري ضرورة إعادة النظر فيها من قبل دول الحوض للاستفادة من مياه النيل بصورة أفضل وزيادة مواردها من المياه علي عكس ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية الانتفاع المشترك بين مصر والسودان في العام ١٩٥٩ والتي خصت مصر بنسبة ٥٥.٥% تصل إلي ٩٧% من إيرادها المائي والسودان

١٨.٥% تمثل ٧٧% من إيرادها المائي (البحيري ٢٠١٢). لذلك تسعي هذه الدول إلى تغير الواقع السياسي الإقليمي من خلال استبدال تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية باتفاقيات ومعاهدات جديدة لا تتعارض مع سياستها الراهنة ومنها الاتفاق الإطاري الذي دعيت دول حوض نهر النيل للتوقيع عليه والعمل بموجبه في الوقت الحاضر وفى المستقبل. كما أن نشوء دولة جنوب السودان والتأسيس والتخطيط للمزيد من السدود أهمها السد النهضة الأثيوبي، و بوادر بروز تحالف و تنسيق إقليمي بين دول المنبع، جميعها تعتبر متغيرات وتطورات ضمن إقليم حوض النيل الشرقي في الوقت الحالي.

**اتفاق عنتبي:**

يتمثل جوهر الأزمة بين دول حوض النيل، والحوض الشرقي علي وجه الخصوص في حق جميع الدول من الاستفادة من مواردها المائية دون الاعتراف بالاتفاقيات السابقة ذات الصلة بنهر النيل والتي نصت علي ضرورة موافقة دولتي المصب (مصر والسودان) على أي مشاريع في النهر. الآن تطالب دول المنبع تحديدا إثيوبيا والتي تتحكم في ٨٥% من مياه النهر بضرورة مراجعة المعاهدات القديمة ونظام توزيع حصص مياه النيل بين دول المنبع والمصب وإيجاد مبادرة تنسيقية إقليمية جديدة. مهدت هذه المطالب إلي ميلاد الاتفاقية الإطارية لتعاون دول حوض النيل لسنة ٢٠١٠، المعروفه باتفاقية (**عنتيبي**) وقد وقع عليها ست دول ليس من بينها السودان ومصر.[٢] تبنت الاتفاقية مجموعة مبادئ لاستعمال وتنمية وحماية حوض النيل، تشتمل على مبدأ التعاون المتبادل، والقائم على المساواة في السيادة، وحسن النيّة، وكذلك مبادئ التنمية المستدامة. وترتكز الاتفاقية على مبدأ الاستعمال المنصف والمعقول، وحقّ كل دولة من دول الحوض في استعمال مياه النيل داخل أراضيها، والالتزام بعدم التسبّب في ضررٍ ذي شأن لدول الحوض الأخرى. وتنشي الاتفاقية مفوضيّةً شاملةً لكل دول نهر النيل لإدارة الحوض، وتبادل المعلومات، ومناقشة المشاريع المشتركة والوطنية. كما تُلزم الاتفاقية الدول بحلّ نزاعاتها بالطرق السلمية. بالرغم من أن دول الحوض اتفق على أغلب المبادئ في الاتفاق إلا أن هنالك عدة نقاط خلافية حول الاتفاقية. مثلا المادة (١٤ب) التي تتعلق بالأمن المائي و حقّ كل دول حوض النيل في المياه من أجل الصحة والزراعة والإنتاج والبيئة، هذه المادة كانت ولازالت إحدى نقاط الخلاف الريئس بين دول المنبع والمصب حول نصها والالتزام به. المادة تقول "أنه لا يجوز أن يؤثر استخدام إحدى دول الحوض لمياه النيل بشكل ملحوظ علي الدول الأخرى"، بينما اقترحت مصر أن المادة (١٤ ب) ينبغي أن تقرأ كما يلي: "لا يجوز أن يؤثر استخدام إحدى دول الحوض لمياه النيل سلبًا على الأمن المائي والاستخدامات الحالية وحقوق أي دولة في حوض النيل". بالإضافة إلى موضوع الأمن المائي في المادة (١٤ ب)، نجد أن الخلاف أيضا تمحور حول مسألة الإخطار المسبق عن المشاريع حول النيل ، إذ تطالب مصر والسودان بضرورة تضمين مواد مفصّلة في الاتفاقية لمسألة

[٢] الدول الموقعة علي اتفاق عنتيبي هي إثيوبيا وتنزانيا ويوغندا ورواندا وكينيا بوروندي وتحتاج الاتفاقية إلى تصديق ست دول لتدخل حيزّ النفاذ، وهذا هو عدد الدول الموقّعة عليها حتى الآن.صادقت إثيوبيا علي الاتفاقية في العام ٢٠١٣.أجازها البرلمان التنزاني في العام ٢٠١٤. كما أيدت من جنوب السودان الذي يرأس المجلس الوزاري لدول حوض النيل هذا العام، وستؤول إليه منصب السكرتير التنفيذي للمبادرة عام ٢٠١٦.

الإخطار المسبّق لكل دول الحوض عن المشاريع التي تنوي أية دولة إقامتها على نهر النيل. وترفض الدول الأخرى هذه المسألة لأنها تتخوّف أن يُفسّر الإخطار على أنه يعطي مصر والسودان حق النقض. وتجادل هذه الدول أن مصر والسودان لم يقوما بإخطار أية دولةٍ عن أيٍ من مشاريعهما على نهر النيل. (سليمان ٢٠١٤). أيضا هنالك مسألة كيفية تعديل الاتفاقية: إذ تطالب مصر والسودان أن يكون تعديل الاتفاقية بالإجماع، أو الأغلبية، على أن تشمل هذه الأغلبية مصر والسودان. وترى الدول الأخرى أن يكون تعديل الاتفاقية بالأغلبية العادية، شملتْ أم لم تشملْ مصر أو السودان، وأنه لا يجب أن تملك أية دولةٍ حقّ النقض ( سليمان٢٠١٤). الواضح أن هنالك خلافاتٍ جوهرية كبيرةٍ ومواقف متباعدة أعاقت اتفاق كل دول الحوض تحديدا إثيوبيا، السودان ومصر حول كيفية إدارة واستخدام مياه نهر النيل، الأمر الذي صاعد من التوتر بين دول الحوض الشرقي تحديدًا بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة والمشاريع الإثيوبية الأخرى علي نهر النيل. وبرز التباين في الأفكار بين دول الحوض في كل اللقاءات والمفاوضات المتعلقة باستغلال حصص الدول من مياه النيل.

**موقف دول الحوض الشرقي من قضية السدود والمشاريع الكهرو -مائية علي نهر النيل**

**الموقف الاثيوبي:**

تمثل الهضبة الإثيوبية أكبر مصدر لمياه النيل والذي ترفده بحوالي ٨٦% من المياه. ومنذ خمسينيات القرن الماضي أعلنت إثيوبي اعدما اعترافها باتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ اللذان خصا مصر والسودان بحصص تعادل ٥٥.٥% و ١٨.٥% علي التوالي وما نص عليه الاتفاق الثنائي بين مصر والسودان في ١٩٥٩ تحديداً بعدم تأثر حصة الدولتين من مياه النيل أو إقامة مشاريع عليه دون موافقتهما. لذلك تري إثيوبيا أن النيل ملكاً لكل دول الحوض وتنادي صراحة بالتحلل من هذه الاتفاقيات والقيود التي تحد دول الحوض من إقامة مشاريع عليه. وتصر علي استقلال مياه النيل لمشاريع الري والكهرباء كما وضح في مؤتمر النيل السابع في العام ٢٠٠٢ و مؤتمر شرم الشيخ ٢٠١٠. وتري أن مشاريعها المائية لا تعدو أن تكون استغلالا واعي لحصتها المائية في حدود المتاح لها دون أن تسبب ضرر لباقي دول الحوض. وفي المقابل تتمسك مصر والسودان باتفاقية مياه النيل وعدم موافقة مصر علي بعض المشاريع علي النيل مثل سد النهضة. الآن تسعي إثيوبيا لبناء تحالف أفريقي متضامن معها ضد مصر في حوض النيل لتطابق مصالحه مع مصالح دول النيل الأخرى، كما حدث في اتفاقية عنتيبي ٢٠١٠. وكررت في أكثر من مناسبة أن تطوير مشاريعها الزراعية والكهربائية يوجبان إعادة توزيع حصص مياه النيل بين الدول. كما مضت منذ بداية القرن الحالي في تنفيذ مشاريعها المائية والكهربائية دون الرجوع إلى دولتي المصب (مصر والسودان) مثل مشروع سد تيكيزي علي نهر تيكيزي (نهر عطبره)، مشروع نفق تانا-بليس في حوض النيل الأزرق، مشروعات جيبي الأول والثاني والثالث تحت الإنشاء علي نهر أومو، إضافة الي سد النهضة الإثيوبي العظيم (الألفية العظيم، مشروع إكس أو بوردر سابقاً) علي النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية، وهو

تحت الإنشاء ووضع حجر الأساس له في أول ابريل ٢٠١١ ويتوقع انتهاء من السد في ٢٠١٧.[٣]

**خريطة (١) سد النهضة**

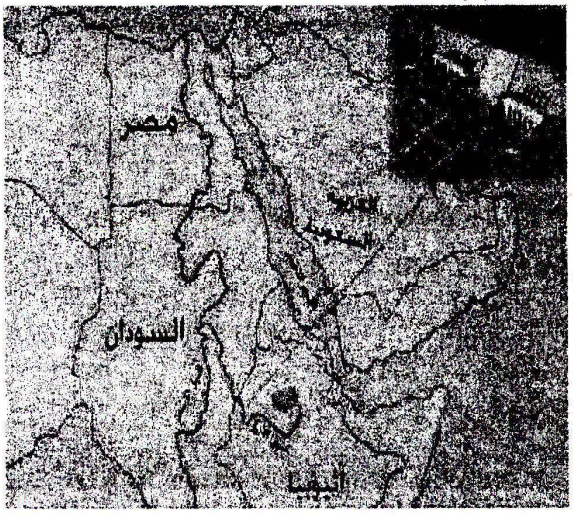


المصدر: شبكة المعومات الدولية ٢٠١٤

**الموقف المصري**

تعتبر مصر أكثر دول الحوض اعتمادا علي مياه النيل بنسبة تفوق ال٩٠% وقلة الموارد المائية الأخرى. ورفضها لاتفاقية عنتيبي، نابع من تمسكها باتفاق ١٩٥٩ وحصتها المقدرة ب ٥٥.٥ % وهو الأمر الذي ترفضه إثيوبيا وباقي دول المنبع الداعية إلى إعادة تقسيم المياه عبر اتفاقيات ومعاهدات جديدة كما جاء في الاتفاق الإطاري لعام ٢٠١٠ . كما ترفض مصر بشدة المشاريع المزمع إنشاءها في دول البحيرات ، إذ نجد أن كلاً من تنزانيا ورواندا وبوروندي تشرع في إقامة مشروعات عدة للري وتوليد الطاقة على نهر كاجيرا على بحيرة فيكتوريا، وإثيوبيا في بحيرة تانا. القلق المصري مصدره أن السياسات الزراعية والصناعية لدول المنبع يمكن أن يؤثران علي حصتها المائية مما يقود إلى إفقارها مائيا وهو ما تعتبره مصر تهديدا مباشراً لأمنها القومي، و تعارض مصر قيام سد النهضة الإثيوبي لخشيتها من فقدان كميات من المياه أثناء فترة ملء الخزان والذي يسع حوالي ( ٦٥,٥ مليار متر مكعب ) وهو ما يعادل التدفق السنوي لنهر النيل على الحدود السودانية المصرية، كما تخشي مصر من انخفاض دائم في توافر بسبب التبخر من بحيرة الخزان. في هذا الاتجاه يؤمن المصريون علي عدم التفاوض في حق مصر المائي من مياه النيل وتتمسك باتفاقية ١٩٢٩و ١٩٥٩ التي حلت مكانها، بغض النظر عن موقف بقية دول الحوض الساعية لتغييرها بحجة أنها عقدت في عهد الاستعمار ونيابة عنها. بجانب أن مصر بروادها دوما هاجس استخدام مياه النيل كورقة ضغط سياسي عليها من قبل دولتي السودان وإثيوبيا عبر التحكم في مياه النيل بإقامة السدود علي طول النيل في البلدين . كما أن الخلاف حول الحدود السودانية – المصرية في حلايب عامل أخر يقوي الشعور المصري تجاه نوايا السودان المستقبلية. أن خطورة مشروع سد النهضة في المخيلة المصرية يتمثل في أنه يشكل سابقة في الخروج العلني على حصة مصر التاريخية من مياه النيل، ويأتي تشدد الموقف المصري الرافض لقيام السد من مضيء إثيوبيا قدما في قيام السدود دون الرجوع إلي مصر. لذلك فيما يبدو سيسعي المصريون إلى حشد تحالف من بعض الدول الإفريقية بما فيها دولة جنوب السودان الوليدة لتأسيس

[٣] سد النهضة من أهم المشاريع الإثيوبية علي النيل يعتبر اكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية، والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء. يقع السد على النيل الأزرق بولاية بنيشنقول-قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية-السودانية، على مسافة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا . و يبلغ أقصى ارتفاع للسد ٩٠ متر، بسعة تخزينية تصل الي ٦٢ -٦٧مليار متر٣. بتكلفة تبلغ نحو ٤.٨ مليار دولار أمريكي، والتي من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلي نحو ٨ مليارات دولار أمريكي.

موقف ضد قيام سد النهضة الإثيوبي والمشاريع علي نهر النيل ككل عبر سلسلة من برامج التنمية، الدعم المالي والسياسي وحتى العسكري لهذه الدول.

**الموقف السوداني**

إذا كان الموقف الإثيوبي و المصري أكثر تشدداً من حيث تأييد آو رفض أحقية دول الحوض في التصرف في حقوقها المائية خاصة دول المنبع. نجد أن الموقف السوداني إلى اليوم ينحو تجاه الوسطية والدبلوماسية مع تبني بعض المواقف الواضحة تجاه قضية مياه النيل والسدود الإثيوبية. فيما يخص حصة السودان من مياه النيل والاتفاقات المشتركة سابقاً مثل اتفاقية ١٩٥٩، يتشابه الموقف السوداني بدرجة ما مع موقف دول الحوض الأخرى خاصة فيما يتعلق بشرعية الاتفاقيات المتصلة بالنيل. فإلي الآن هنالك اعتراض من بعض القطاعات السودانية حول قانونية اتفاقية ١٩٥٩، باعتبارها تفتقد للتفويض الشعبي وإنها وقعت زمن الحكم العسكري ١٩٥٨-١٩٦٤. وأنها غير عادلة سواء بالنسبة للحصة التي حصل عليها السودان من المياه، أو بالنسبة للتعويض نظير غمر المياه لبعض الأراضي السودانية . كما أن الموقف من اتفاق ١٩٢٩ نفسه موقف الدول الأخرى وهو أن الاتفاق تم في عهد الاحتلال الثنائي (بريطانيا- مصر) في السودان. فيما يتعلق بقضية سد النهضة جاء الموقف السوداني مؤيدا للسد، وترى حكومة السودان أن علي الحكومة المصرية إخراج القضية من إطارها السياسي إلى إطارها الفني. وتقول الخرطوم إن السد الإثيوبي لا يشكل قضية سياسية بالنسبة لها وإنما هو قضية تنمية ومصالح مشتركة . علي عكس الموافقة علي قيام سد النهضة لم يوقع السودان علي اتفاق عنتيبي ٢٠١٠، و أكد علي لسان وزير الموارد المائية والكهرباء أن السودان لن يوقع علي اتفاق عنتبي بشكله الحالي ما لم يتم الاتفاق حول بعض القضايا العالقة. وأوضح أن موقف السودان الثابت هو الاستمرار في التعاون حول قضايا حوض النيل بصرف النظر عن الاتفاق الإطاري والذي يعتبره السودان وسيلة للتعاون وليس غاية في ذاته. كما أكد أن التنسيق يقوم على تحقيق المصالح المشتركة بما لا يضر بأي من دول حوض. علي ما يبدو أن الموقف السوداني من قضية مياه النيل والمشاريع الإثيوبية يرتبط بملفات أخري في الإقليم من بينها قضية حلايب مع مصر، الحروب الأهلية والدولة الجديدة في الجنوب ومطالبها في النيل والتي يمكن أن تقلل من حصة السودان باعتبارها كانت جزء من القطر قبل عام ٢٠١١.

**المباحثات بشأن سد النهضة بين دول إثيوبيا، مصر والسودان:**

في ظل المواقف المتباعدة والتوتر المتصاعد بين دول حوض النيل عامة و لأجل الوصول إلي صيغة مرضية وإنفاق بين دول الحوض الشرقي خاصة بين إثيوبيا ومصر والسودان في قضية المشاريع المائية الإثيوبية وفي مقدمتها مشروع سد النهضة. عقدت اللجنة الثلاثية الوطنية لسد النهضة التي تتكون من ١٢ خبيرا (٤ من كل من مصر والسودان وإثيوبيا) ،سلسلة لقاءات بين أغسطس وأكتوبر ٢٠١٤ في كل من الخرطوم ، أديس أبابا والقاهرة . بحثت هذه الاجتماعات بشكل رئيسي في موضوعي الجوانب الفنية واختيار مكتب استشاري واستشاريين لتولي الدراسات الفنية المتعلقة بالسد. في اجتماع أديس أبابا ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠١٤، تم الاتفاق علي شروط ومرجعيات اللجنة الفنية الوطنية وقواعدها الإجرائية، وعلي دورية عقد الاجتماعات ورئاستها. كما تم الاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار

الشركات الاستشارية الدولية التي سيوكل إليها أعمال الدراسات الفنية، مع قيام الجانب الإثيوبي بتسليم الجانبين المصري والسوداني بعض الدراسات الحديثة الخاصة بالسد. في اجتماع القاهرة خلال الفترة من ١٦-١٧ أكتوبر ٢٠١٤، عمل المجتمعون علي الوصول إلي اتفاق بشأن الآلية الخاصة بتبادل البيانات الفنية المطلوبة من الدول الثلاث لإتمام الدراستين، أيضا تحديد معايير اختيار الاستشاريين والمكتب الفني تمهيداً لقيام اللجنة الثلاثية الوطنية بمخاطبتهم وإرسال العروض الفنية والمالية للدراستين ومن ثم اختيار أفضل تلك المكاتب من الناحية الفنية. في هذا الصدد تم تحديد سبع مكاتب وهي : مكتبين في فرنسا، مكتبين من ألمانيا، مكتب من هولندا، استراليا وسويسرا. وأعلن وزير الري المصري أنه تم إرسال كراسة الشروط إلى المكاتب الـ٧، لاختيار مكتب استشاري يستكمل الدراسات الفنية والبيئية لسد النهضة و تقديم التقرير النهائي في مارس من العام المقبل ٢٠١٥. وإلي حين تعيين المكتب المختص يري المحللون ضرورة تواصل اللقاءات والمشاورات بشأن قضية مياه النيل بين الدول الثلاث والعمل علي معالجة القضايا السياسية والتكاملية الأخرى ذات التأثير المباشر علي موضوع استغلال الدول لحصصها من مياه النيل وحق إقامة المشاريع الزراعية والصناعية المستقبلية.

**الدور الخارجي في أزمة الحوض الشرقي:**

تتميز منطقة الحوض الشرقي بأهمية جيو-سياسية لامتدادها من شرق القارة الإفريقية إلي شمالها، ووقوعها في مداخل المحيط الهندي، الخليج العربي، البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، سما جعلها محط أنظار وأطماع القوي الخارجية الكبرى التي تسعي منذ أمد طويل في إيجاد موطأ قدم فيها. فالموقع الإستراتيجي للحوض الشرقي وربطه بين قارات إفريقيا، أسيا وأوروبا بالإضافة إلى قربه من خطوط الملاحة و التجارة الدولية بين هذه القارات زاد من تنافس القوي الخارجية في الإقليم. كما أن المنطقة تمثل اكبر مصدر لمياه النيل حيث ترفد الهضبة الإثيوبية النيل الرئيسي بنحو ٨٦% ( حوالي ٦٨ مليار متر مكعب من المياه) الأمر الذي قاد أيضا إلى التوتر الحالي بين دول الحوض فيما يتعلق باقتسام حصص المياه بين دول الحوض الأعلى والسفلي. حالياً تشهد المنطقة عدة توترات سياسية وصراعات تاريخية في داخل وبين دول الحوض تركزت حول الحدود، الموارد الطبيعية أو حروب استقلال كما في حالة الصراع الإثيوبي – الإريتري، المصري- الإثيوبي، بين شمال وجنوب السودان وبين السودان ومصر. الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار والتعاون بين دول الحوض، إضافة إلى زيادة فرص التدخل الدولي في الإقليم.

فيما يخص التنافس الدولي حول المياه في الحوض الشرقي وسياسة القوي الخارجية في الإقليم يبرز الدور الأمريكي والإسرائيلي أكثر وضوحاً في شكل مصالح مشتركة مع دول الحوض أو في شكل إستراتيجية كلية ترتبط بالهيمنة والنفوذ الدوليين. في كلا الحالتين تمثل المياه ومصادرها عوامل مركزية في القضية. فالوجود الأمريكي في الإقليم نابع من رغبة الولايات المتحدة في توسيع وجودها وهيمنتها علي امتداد البحر الأحمر والمحيط الهندي وإفريقيا. لذلك عملت الولايات المتحدة علي تقوية نفوذها في دول حوض النيل عبر إقامة علاقات و شراكات ثنائية مع الدول التي تساهم بشكل مقدر في مياه النيل، كإثيوبيا، يوغندا وكينيا متضمناً شراكة بين الجانبين في المستويات الاقتصادية، السياسية

والعسكرية. الوجود المباشر للولايات المتحدة في هذه الدول يمكن أن يفهم أيضا إلى حد ما بمحاولة الولايات المتحدة لإضعاف النفوذ المصري في حوض النيل ومحاصرة مصر عبر ورقة المياه وإضعاف وتفتيت السودان كما حدث في مساندة القضية الجنوبية وميلاد دولة جنوب السودان الشريك القادم في مياه النيل، إضافة إلى إمكانية المساعدة في إيجاد حلف من دول المنبع والدول الصديقة لها لمحاصرة السودان. "فالولايات المتحدة تستثمر قضايا المياه بالمعني السياسي والإستراتيجي في منطقة حوض النيل وليس التنافس حول مياه النيل نفسها بغرض الاستفادة منها في شكل مشاريع مائية أو ما شابه.

فيما يخص الوجود الإسرائيلي في حوض النيل الشرقي، إلي الآن لا توجد وثائق مؤكدة توضح نوايا الدولة الإسرائيلية في مياه النيل أو محاصرة دولتي المجري والمصب (السودان ومصر)، لكن كل الدلائل تشير إلي أن الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أصبح امراً واقعاً. فعلي مر السنين تزايد الوجود الإسرائيلي خاصة في دول إثيوبيا، إريتريا، يوغندا، تنزانيا، رواندا، الكنغو وجنوب السودان. توضح قراءة المشهد في حوض النيل ككل والحوض الشرقي علي وجه الخصوص ، أن الوجود الإسرائيلي يهدف إستراتيجياً إلى وضع قدم في إفريقيا لتأمين وجود الدولة اليهودية عبر العمق الإفريقي وإيجاد سوق تجاري وتبادلي مع الدول الإفريقية ومراقبة الممرات المائية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بهدف حماية الأمن القومي الإسرائيلي. فدول المنبع في شرق ووسط إفريقيا مثلت القاعدة التي تنطلق منها إستراتيجية إسرائيل في القارة. تمثل الوجود الإسرائيلي في تقديم الدعم العسكري، التدريب والأنشطة التجارية المتبادلة والاستثمارات حيث وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وإفريقيا إلى ٣.٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٩ مقابل ٥.٧ مليون دولار في العام ٢٠١١.[٤] أيضا تعمل إسرائيل علي تمكين وجودها في حوض النيل عبر المساهمة في إقامة السدود و مشاريع الزراعة وتوليد الطاقة خاصة في إثيوبيا، تنزانيا ورواندا واغندا لتخزين مياه النيل، فإسرائيل وافقت علي تمويل إنشاء خمسة سدود علي النيل أربعة في تنزانيا واحد في رواندا. كما وافقت إسرائيل علي تمويل إنشاء ثلاثة سدود في اوغندا. أما في أثيوبيا التي تمثل ثقل الوجود الإسرائيلي فقد قامت إسرائيل بإنشاء ثلاثة سدود مائية كجزء من برنامج أمثل يستهدف بناء ٢٦ سداً على النيل الأزرق لري ٤٠٠ ألف هكتار، وإنتاج ٣٨ مليار كيلو وات ساعة من الكهرباء، مقابل قيام أثيوبيا بتسهيلات لإسرائيل في جزيرة دهلك وفاتيما لإقامة قواعد عسكرية فيها. كما يبلغ إجمالي رأس المال الإسرائيلي المستثمر في أثيوبيا حوالي بليون و٥٧ مليون دولار أمريكي في ٢٨١ مشروعا منهم ١١ تحت التنفيذ (موسى ٢٠١٤).

إذا ما نظرنا إلي التوتر الحالي في دول حوض النيل حول إقامة المشاريع علي النيل يمكن أن نقر أن إسرائيل تلعب دوراً غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل عبر الاستفادة من وجودها الكبير وعلاقتها الطيبة بدول المنبع إثيوبيا

[٤] مثال ذلك ، يوجد في اريتريا التي تمثل اكبر قاعدة للوجود العسكري الإسرائيلي في إفريقيا ما بين ٥٠٠-٧٠٠ جندي، كما تمد إسرائيل إريتريا بمنظومات قتالية متطورة مثل الطائرات ، وقطع البحرية كالزوارق الحاملة للصواريخ (سفر) و(دابورا) وصواريخ مضادة للأهداف البحرية من طراز (جريانيل) وصواريخ مضادة للدروع (http://islamstory.com ).

– كينيا – رواندا يوغندا وإريتريا. الأمر الذي يمكن ان يفهم كمسعى لمحاصرة دولتي المصب السودان ومصر ومواقفهما غير المرضية لإسرائيل، كما أن شروع هذه الدول في إقامة عدد من المشاريع المائية علي النيل و إمكانية تمويلها من قبل إسرائي والتي تتم دون إخطار أو الرجوع إلى دولتي السودان ومصر يمكن أن تفهم أيضا كتهديد بانخفاض حصصهما المائية (٥٥.٥% لمصر و١٨.٥% للسودان). أيضا يبرز التساؤل حول حقيقة الدور الأجنبي في المطالبة بإعادة توزيع مياه النيل بين دول المنبع والمصب وإيجاد اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية الانتفاع المشترك بين مصر والسودان في العام ١٩٥٩ والتي يستند عليها في إدارة وتوزيع مياه النيل بين دول الحوض.

**مستقبل النزاع بين دول الحوض الشرقي**

تعتبر الأزمة في حوض النيل الشرقي جزء من أزمة حوض النيل ككل، فالتوتر الناشئ بين دول المنبع والمصب حول إعادة تقسيم المياه ، حق إقامة الدول لمشروعات حول النيل وعدم اعتراف دول المنبع خاصة إثيوبيا بالاتفاقيات السابقة التي حكمت توزيع مياه النيل مثل اتفاق ١٩٥٩ يمثل مدعاة لصراعات مستقبلية ممكنة بين دول الحوض يمكن أن ترتقي لدرجة الصراع المسلح بين مصر وإثيوبيا أو السودان وجنوب السودان. الآن يواجه إقليم الحوض الشرقي عدة تحديات إقليمية وداخلية ومتغيرات جديدة برزت علي السطح يمكن أن تقود إلي مزيد من التعقيد وتؤثر علي الاستقرار والأمن القومي في المستقبل. فبجانب الوجود الأجنبي المتمثل في أمريكا وإسرائيل تعاني دول الحوض من صراعات سياسية وتحديات اقتصادية وبيئية متزايدة. كما أن ميلاد دولة جنوب السودان وإشكالاتها غير المنتهية مع الشمال يمكن أن يحمل معه تهديد مباشر للمصالح المائية لدولتي المصب السودان ومصر أكثر من ذلك يمكن أن تكون الحرب القائمة بين السودان حول الموارد مركزة أكثر في المستقبل حول المياه. فالدولة الوليدة تعتبر شريك في مياه النيل كدولة منبع ومصب ، إذ نجد أن حوالي (٤٥%) من حوض النيل يقع في جنوب السودان، كما أن حوالي (٩٠%) من جنوب السودان يقع داخل حوض النيل، وان (٢٨%) من مياه النيل تعبر الحدود من جنوب السودان إلى الشمال ومن ثم إلى مصر. وان كمية المياه التي يمكن استخلاصها من مستنقعات جنوب السودان وإضافتها إلى نهر النيل قد تصل إلى (٢٠) مليار $م^3$ (العبيدي ٢٠١٢) . لذلك تتملك شرعية في المطالبة بحصتها من المياه يمكن أن تتعارض أيضا مع الاتفاقات القديمة لمياه النيل مما يجعلها اقرب إلى موقف دول المنبع ومصدر تهديد امني لدولتي السودان ومصر، إذا وضعنا في الاعتبار الوجود الغربي والإسرائيلي فيها و جاهزيته في المساهمة في إقامة إي عدد من المشاريع المائية في جنوب السودان. هذا الواقع يفرض علي دول الحوض الشرقي البحث عن فرص أفضل للتعاون و التكامل وإيجاد حلول فنية لحل الخلافات القائمة بين دوله والسعي للاستقرار الإقليمي بدل التوتر والصراع.

أن بما أن مطالبة أغلب دول حوض النيل بإعادة تقسيم مياه النهر بين دوله وحقها في إقامة السدود والمشاريع التنموية علي النيل، تفسر من قبل دول المصب تحديداً مصر بالتهديد المباشر للأمن القومي المصري والذي قد يؤدي إلى توتر زائد بين مصر ودول الحوض الأخرى. نجد أن التفكير باهتمام إقامة مشاريع مائية وقنوات بين رافد النيل تضمن سريان المياه من المنبع إلى المصب، توفير

موارد مائية إضافية لنهر النيل والمحافظة علي مياهه من الفقدان يعتبر أولية لدول مثل مصر والسودان وقاعدة للتعاون بين دول الحوض. هذا الأمر يمكن أن تكون البداية فيه باستئناف العمل في المشاريع القديمة مثل مشروع الربط بين نهر الكنغو ونهر النيل ومشروع قناة جونقلي او ربط النيل الأبيض بنهر "فيفينو" (أحد روافد نهر سوباط) في جنوب السودان، والتي يمكن ان تقلل من أثار سد النهضة وتناقص المياه مستقبلا . فالمشروع الأول بداء التفكير فيه منذ القرن الماضي دون البدء في تنفيذه بالرغم من الموافقة المبدئية من دولة الكنغو. وتنبع الفكرة من التحكم بالموارد المائية للبلدان المستفيدة السودان، جنوب السودان، مصر والكنغو عبر شق قناة لـ ٤٦٠ كيلو تصل نهر الكنغو بأحد فروع النيل في السودان للاستفادة من الإيراد المائي الضخم للنهر والذي يصب أكثر من ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي كفاقد مائي . بجانب المساهمة في حل مشكلة شح المياه مستقبلا في مصر، سيستفيد السودان من تخزين حاجتهما من المياه و إقامة سدود توليد الكهرباء من المياه الكنغولية. أيضا تستفيد الكنغو من قيام مشاريع كهربائية ضخمة يمكن أن تجعلها من اكبر الدول المصدرة للكهرباء بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان والنقل النهري بين بلدان الحوض الجديد. علي حسب رأي المراقبين والمحللين، حسابياً نجد أن المشروع سيوفر عدة مزايا للدول الثلاث كما يلي:

١- يوفر لمصر 95 مليار متر مكعب من المياه سنويا توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.

٢- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف ما يولده السد العالي .أي ما قيمته إذا صدر لدول أفريقيا حوالي ٢١ مليار دولار.

٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر، السودان والكنغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة.

خريطة (٢) مشروع القناة الرابطة بين نهر الكنغو ونهر النيل

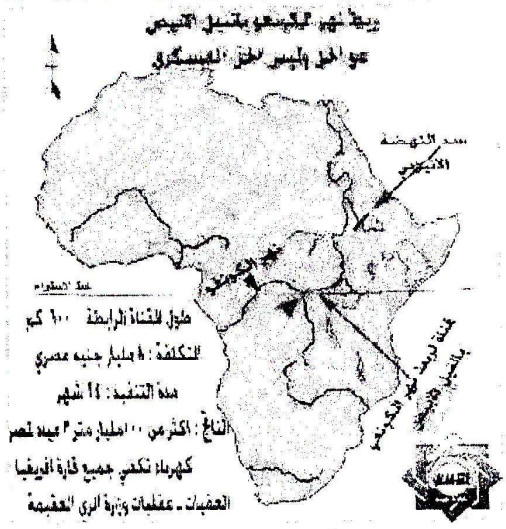


بالرغم من أهمية هذا المشروع وميزه المختلفة يواجه صعوبات إدارية –بيروقراطية وسؤ تخطيط في كل من مصر والسودان بجانب التنافس والتواجد الغربي–الإسرائيلي في الكنغو و الذي يمكن أن يعمل علي التحريض لإيقاف المشروع وعدم استفادة دولتي المصب أو تدميره . الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية ورؤية مستقبلية و تعاون جاد من قبل جمهورية السودان ومصر لمواجهة هذه الأخطار .

المشروع الثاني الذي يمكن أن يزيد من إيرادات مياه النيل ومعالجة أزمة فقدان المياه في المناطق الاستوائية هو إكمال مشروع قناة جونقلي في دولة جنوب السودان. بداء العمل في القناة في العام ١٩٦٠ بعد توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، يستهدُف حفر قناة بطول ٣٦٠ كيلو متر بين مدينتي بور وملكال في الجنوب السوداني . وكان المخطط أن تؤدي القناة إلى توفير المياه التي تضيع في المستنقعات، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المياه للنيل بحوالي ٥٥ مليون متر مكعب تفيد في إقامة مشاريع زراعية بمساحات كبيرة وتوفير الأمن الغذائي لمقابلة احتياجات السكان المتزايدة. غير أن المشروع توقف نتيجة لظروف الحرب الطويلة بين شمال وجنوب السودان، الآن يفرض الواقع الجديد بميلاد دولة جنوب السودان تحدي أخر لإكمال المشروع. فالتحدي الأهم يتمثل في موافقة حكومة الجنوب وضرورة إيجاد محفزات مادية وتقييم الأضرار البيئية والمجتمعية والتي كان قد اشتكي منها السكان في السابق. كما أن نجاح المشروع يعني بالضرورة نجاح مشروع ربط نهر الكنغو بالنيل حيث يمر النيل الأبيض في المنطقة الاستوائية التي توجد فيها القناة.

الواضح أن فكرة إقامة ممرات مائية وقنوات تربط النيل بأنهار وروافد في جنوب السودان يساعد في انسياب إيرادات النيل إلى الشمال حتى المصب في البحر الأبيض المتوسط كما يزيد من إيرادات المياه وتقليل فقدان المياه مما يساعد في زيادة الوفرة المائية ويقدم حلول بديلة لمسألة المخاوف من سد النهضة. يتوقف ذلك علي وجود اتفاقيات سياسية وقانونية بين الدول المستفيدة من المشروع ووجود أكثر من مشروع تعاون ثنائي أو إقليمي بين الدول لتفادي استخدام المياه كأداة ضغط سياسي ومادة للصراع بين دول المنبع والمجري أو المصب.

الشاهد أن فرص التعاون بين دول الحوض متوفرة وممكنة إذا ما وضعنا في الاعتبار حاجة الدول للتعاون أكثر من التنافس وحاجة الدول للمياه لإغراض التنمية والحياة. لذلك يمكن أن نلخص فرص التعاون بين دول الحوض الشرقي في الأتي:

١. التعاون في قيام مشاريع زراعية مشتركة في الحدود بين الدول أو استخدام الأراضي الخصبة الواسعة كما في السودان لتحقيق الأمن الغذائي لدول الحوض، ويكون ذلك نقطة انطلاق تبني عليها المشاريع التكاملية الأخرى في المنطقة.
٢. تنمية المشاريع المائية في مناطق فقدان المياه كما في مناطق المستنقعات في جنوب السودان وإنشاء القنوات المائية التي تربط بين روافد الأنهار مثل النيل الأبيض مما يساعد في توفير إيراد مائي متواصل، تخزين المياه وتنمية مشاريع الري والكهرباء والزراعة.
٣. إنشاء هيئة سياسية وقانونية عليا لشؤون الحوض الشرقي من قبل دول الحوض تختص بإدارة وحل النزاعات المائية بين دول الحوض الناتجة عن الاستخدام الزائد للمياه أو قيام المشاريع المائية الضخمة علي النيل علي أن تكون قراراتها متوازنة، مرضية وملزمة للدول .
٤. إنشاء مركز استشاري-فني من قبل دول الحوض لتقييم وتطوير المشاريع المائية في إحدى دول الحوض كالسدود لتقييم

الأخطار البيئية، المائية والاجتماعية ورفعها إلى الهيئة السياسية والقانونية العليا.

٥. الحد من التغول الخارجي في مياه النيل، عبر تطوير التكامل والتعاون الثنائي بين دول الحوض في إقامة المشاريع المشتركة، وعبر إلزام الدول بتقديم تقرير دوري عن أنشطتها المائية مع الدول من خارج القارة والعمل علي مساعدة دول الحوض الفقيرة في إقامة مشاريع للري و الزراعة أو الكهرباء.

٦. مراجعة، تقييم الاتفاقيات والمعاهدات والمحاصصة في مياه والسعي للوصول إلى اتفاق حول الاستخدام الأمثل لمياه النيل بما لا يضر بمصلحة الدول في الاستفادة من المياه وأيضا مراعاة العوامل الديموغرافية، البيئية والعجز المائي في بعض دول الحوض.

## الخاتمة

التوتر بين الدول حول المياه في حوض النيل الشرقي ليس استثناء، وبالرغم من تصاعده إلا انه لا ينفصل من الصراع الدولي القائم أو المستقبلي حول الأنهار المشتركة. كما تمت الإشارة إليه سابقا، أن دور المياه يتنامى كمهدد للأمن القومي للدول بسبب العوامل الإنسانية والبيئية والزيادة السكانية وحاجة الناس المتزايدة للمياه كمصدر حياتي لاغني عنه. في الحوض الشرقي ونهر النيل ككل، بالرغم من الوفرة المائية وتعدد مصادر المياه، غير أن سؤ إدارة المياه، عدم الاتفاق علي حصص المياه الموزعة بين الدول، رغبة الدول الملحة في استغلال مواردها المائية إضافة إلى الأطماع الخارجية في المنطقة ساهمت في إشعال التوتر حول مياه النيل كما في حالة النزاع بين إثيوبيا ومصر مما قد يقود إلى أوضاع أكثر سواء في المستقبل. لذا الوصول إلي صيغة مرضية لتقاسم مياه النيل، تطوير المشاريع المائية المشتركة وتوسيع فرص التكامل السياسي والاقتصادي تمثل عوامل جوهرية وضرورية لمعالجة أزمة المياه في الإقليم.